معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 18/ العدد 1 (جوان 2023): ص.ص: 529-548

دور الإبداع البيئي في تحقيق المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية العمومية: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته وحدة سور الغزلان ولاية البويرة

The role of environmental creativity in achieving the environmental responsibility of public economic enterprises - a case study of the national enterprise of cement and its derivatives, Sour El Ghozlan Unit, in the Wilaya of Bouira

محمد زواغي*

جامعة البويرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي - حالة ولاية البويرة، الجزائر، m.zouaghi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/18؛ تاريخ القبول: 2023/05/26؛ تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

تهدف دراستنا إلى معرفة واقع الإبداع البيئي في المؤسسات الاقتصادية العمومية وكذا معرفة نتائج تطبيق هذا المفهوم على المسؤولية البيئية لها، وما هي أهم الإجراءات التي بادرت بها لتحقيق المواصفات البيئية *ISO 14000*، من خلال دراسة حالة على المؤسسة الوطنية للإسمنت فرع سور الغزلان البويرة.

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة الاقتصادية العمومية محل الدراسة تعتمد لتطبيق مفهوم الإبداع البيئي مفهوم المسؤولية البيئية، حيث بادرت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها أن تعزز العلاقة بينها وبين المجتمع، وتطبيق مجموعة من الوسائل التي من شأنها اعتماد مواصفات *ISO14000*.

الكلمات مفتاحية: الإبداع البيئي؛ المسؤولية البيئية؛ المسؤولية المجتمعية؛ مواصفات ISO14000.

Abstract:

This study aims to know the reality of environmental creativity in public economic enterprises, as well as to know the results of applying

*المؤلف المرسل.

this concept to its environmental responsibility, and what are the most important measures that it has initiated to achieve ISO 14000 environmental specifications, through a case study on the National enterprise of cement, Sour El Ghozlan unit at the Wilaya of Bouira.

The study concluded that the National enterprise of cement adopts the concept of environmental creativity, and the concept of environmental responsibility, as it took the initiative to take a set of measures that would strengthen the relationship between it and society, and the application of a set of procedures that would adopt ISO14000 specifications.

Keywords: environmental Creativity; Environmental Responsibility; Social Responsibility; ISO14000

المقدمة:

لقد أصبحت المسؤولية البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية أحد أكبر التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية والدول والمؤسسات، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زيادة معدلات التنمية، فإنه بالمقابل يساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي واختلال مكونات وعناصر النظام البيئي.

تجدر الإشارة إلى أن الأداء البيئي السليم يعتبر جزءا هاما في الإدارة الجيدة لأية مؤسسة، كما أن المؤسسات التي تقوم بتطبيق أنظمة الإدارة البيئية تتوافر لها العديد من المزايا والتي تشتمل على الالتزام بالمتطلبات القانونية، تقليل تكاليف الطاقة والنفايات، زيادة دعم العملاء وتقليل المسئوليات والمطالبات القانونية والمالية.

تبني المؤسسة للاستدامة البيئية من خلال الإبداع البيئي ودمجها مع استراتيجية المؤسسة سيؤدي لإحداث تغييرات ناجحة داخل وخارج المؤسسة لتحقيق الميزة التنافسية، تحقق بيئة مستدامة على المدى الطويل. وعليه جاء هذا البحث ليعالج موضوع الابداع الأخضر وموافاته البيئية من تحقيق المسؤولية البيئية.

بناء على ما سبق تندرج إشكالية بحثنا فيما يلي:

- ما مدى مساهمة تطبيق أبعاد الإبداع البيئي في المؤسسة الاقتصادية العمومية

للإسمنت فرع سور الغزلان بالبويرة في تحقيق مسؤوليتها البيئية؟

- الأسئلة الفرعية:

تندرج من الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية:

- ما مفهوم الإبداع البيئي؟ وما علاقته بالمسؤولية البيئية؟
- ما هي الإجراءات التي بادرت بها المؤسسة محل الدراسة في تطبيق الإبداع البيئي؟

- الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ارتباط قوية بين الإبداع البيئي والمسؤولية البيئية؛

- تعمل المؤسسة محل الدراسة باستمرار على أن تكون مسؤولة بيئيا؛

- أهمية الدراسة:

تكسي هذه الدراسة أهمية كبيرة من خلال محاولة إظهار فعالية المسؤولية البيئية في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها، وذلك من خلال عرض أهم مفاهيم وعناصر المسؤولية البيئية، وإبراز أهم محددات وتحديات السلوك البيئي للمؤسسة، ومدى تؤثره وتفاعله بالتنمية المستدامة بصفة عامة والتنمية البيئية بصفة خاصة.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على:

- التعرف على مختلف ضوابط إرساء المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية وأسباب اللجوء إليها؛
- التعرف على طبيعة الإبداع البيئي وأهم العناصر المشكلة له؛
- ضرورة توجه المؤسسات الاقتصادية إلى تبني الإبداع البيئي والعمل به ؛

- الدراسات السابقة:

- مقال مقدم من طرف الباحث عيسى معزوزي تحت عنوان نحو إرساء المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال كأساس محوري لدعم الاقتصاد الأخضر في مجلة الدراسات

الاقتصادية المعاصرة، وقد تم التوصل الى عدة نتائج أهمها أن هناك جملة من المعوقات التي تحول دون إرساء المسؤولية البيئية بمنظمات الاعمال لتوعية هذه المنظمات بضرورة حماية البيئة من أجل الاقتصاد الأخضر، وقد تمثلت أهمها في عدم التمتع بالثقافة البيئية سواء من طرف المنظمة أو المجتمع.

- رسالة ماجستير مقدمة من طرف عائشة سلمى كيحلي تحت عنوان دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، جامعة ورقلة الجزائر 2006-2007

توصلت الدراسة إلى أن قلة الوعي بأهمية البيئة ساعد على تجلي مظاهر التدهور البيئي، وتفاقم مشكل التلوث الذي يسبب مخاطر حادة على صحة الإنسان. كما قد تؤثر المخاطر البيئية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية، في قدرتها على الاستمرار في مزاولة أنشطتها، مما يتطلب إعداد برامج لإدارة تلك المخاطر، كما أن مسألة حماية البيئة قد بدأت تلاقي اهتماما متزايدا من طرف الهيئات الرسمية في الجزائر، إلا أن الواقع المعاش يكشف أن كل هذا لا يزال في مراحله الأولى إن لم نقل أنه لا يزال حبيس الجانب النظري، إذ لم تظهر فاعليته في الجانب العملي إلا مؤخرا وفي بعض الميادين فقط.

- رسالة ماجستير مقدمة من طرف عائشة الطاهر خمرة تحت عنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " حالة سوناطراك، جامعة ورقلة الجزائر 2006-2007.

توصلت الدراسة إلى غياب أداة قياسية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية رغم محاولات الممارسة العملية والفكر المحاسبي في ذلك، وتبقى الوسيلة الوحيدة تعتمد على أساس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف في سبيل ذلك بالاعتماد على إعداد التقرير البيئي الذي يبرز مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

كما أن المؤسسات لم تعي بعد المسؤولية البيئية والاجتماعية)على الرغم من أنها أخذت بعض الترتيبات في هذا المجال(بدليل أن هذا الجانب بعد تفحصه غير منظم من جهة ومن جهة أخرى يعتبر مفروض عليها نتيجة حجم المخلفات الناتج عن أنشطتها وكان من المفروض أن يكون التزامها اتجاه البيئة والمجتمع طوعيا وثقافيا يراعي المفهوم الشامل للتنمية المستدامة.

المحور الأول: مفهوم الإبداع البيئي

أولا: تعريف الإبداع البيئي

الإبداع البيئي هو "عنصر المؤسسة الحاسم الذي يرتبط بشكل مباشر مع استراتيجية المؤسسة الحالية والمستقبلية، كونه يعمل على خلق شيء جديد ذو قيمة عالية ولو تأثير ايجابي عمى البيئة المحيطة، ويمكن ربطه باستهلاك الوقود وانبعاث الغازات الخطرة والسلامة وإعادة التدوير وغيرها"[1]

انه يمثل عملية الحد من كثافة الموارد وتقليل التأثير السلبي على الإنتاج، وخلق قيمة مضافة عن طريق التحسين المستمر.

وأكد أن الإبداع البيئي يتمثل في العمليات الجديدة أو المعدلة والتقنيات والأنظمة والمنتجات التي تحل محل القديمة غير الكفؤة وتقليل الأضرار السلبية

على المؤسسات الانتقال بإبداعاتها إلى الإبداع الأخضر الذي يضيف وصف بيئي لتلك المنتجات والخدمات التي تسعى إلى حماية البيئة الطبيعية أو تحسينيا، من خلال الحفاظ عمى الطاقة والموارد والحد من/ أو القضاء على المخلفات والسموم والنفايات والانبعاثات[2].

ثانيا: أهمية الإبداع البيئي:

تبرز أهمية الإبداع الأخضر من خلال ما يهدف إليه في تقليل التأثيرات السلبية على البيئة لوصول المؤسسات إلى غرضها الأساس في تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية، من خلال إدارته الدورة الإبداع الأخضر المتمثلة بالاستكشاف وكفاءة عملياتها، وتبنيه للإبداع البيئي كثقافة تنظيمية وتضمينها في استراتيجياتها، وصولا إلى تحقيق الأداء البيئي المرغوب[3].

إن الإبداع البيئي يحقق المنفعة للمجتمع والمنظمة ويحسن الأداء البيئي، كما يلعب

(1)عراك عبود عمير، الإبداع الأخضر استراتيجية فعالة لمواجهة تحديات تحقيق الاستدامة البيئية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد19، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2018، ص78.

(2) أحمد عبد الستار الطالبي، عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية، مجلة جامعة جيهان أربيل العلمية، العدد2 ، العراق، 2018، ص90.

(3) عراك عبود عمير، مرجع سابق، ص100.

دورا حاسماً في أداء المؤسسة البيئي والاجتماعي والاقتصادي، ولذلك يعد أحد المقاييس الأساسية في تحديد أداء المؤسسة الكلي.

المحور الثاني: مفهوم المسؤولية البيئية

أولا: تعريف المسؤولية البيئية

تعرف المسؤولية البيئية للمؤسسة: "على أنها التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال والمجتمع المحمي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف" [1].

عرفها البنك الدولي: "على أنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية المساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحمي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان كأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية من داخل صناع القرار في المؤسسة"[2].

تعرف أيضا: " المسؤولية البيئية هي مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستديمة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها ومع تعظيم القيمة للمساهمين[3].

المسؤولية البيئية تتمثل في تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية، وزيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث، والبحث في تحسين النتائج الاقتصادية.

ثانيا: أسباب تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة ضروريا، وهذا لأن المنتج البيئي صار مطلوبا

(1) نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، ط1، دار الوراق، الأردن، 2012، ص158

(2) مسعد عبد القادر، مدى تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، مجلة معارف، العدد 23. جامعة البويرة، 2017، ص67.

(3) مراد كواشي، المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد2، جامعة أم البواقي، 2017، ص89

عالميا لهذا نجد أن منظمة،(O.M.C) ومن المتطلبات الأساسية في شروطا لانضمام لمنظمة التجارة العالمية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعيا لكن الأصل فيها طابع الإجبارية.

1- أسباب التبني الاختباري للمسؤولة البيئية في المؤسسة:

من أهم هذه الأسباب ما يلي[1]:

- تقليل كمية النفايات وتقليل المخاطر الناجمة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية؛
- حماية النظام البيئي والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعة؛
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل مع البيئة؛
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج المتشابهة؛
- التحكم الجيد في سلوك العمال وطرق العمل ذات التأثير السلبي المحتمل على البيئة؛
- تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المنظمة من كسب ولائهم ودعمهم.

2- أسباب التبني الإجباري للمسؤولة البيئية في المؤسسة:

التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية استجابة لمطالب جماعات الضغط، كما هو موضح فيما يلي[2]:

- **المتطلبات الحكومية:** المتمثلة في التشريعات والقوانين البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية.

- **المستهلكين:** قد أصبحت البيئة إحدى العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وإحدى الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم وتفضيلهم لنمط

(1) لصاق حيزية، أثر إدماج البعد البيئي على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، مجلة معارف، العدد 23 جامعة البويرة، 2017، ص92

(2) مراد كواشي، مرجع سابق، ص88

معين من السلع دون غيرها.

- **المساهمين والمستثمرين:** تواجه المؤسسات ضغوطات متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحسين المنظمات أدائها البيئي.

- **المتطلبات التعاقدية:** إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غير تمن أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى عالمي.

ثالثا: عناصر المسؤولية البيئية

تتمثل عناصر المسؤولية البيئية في ثلاث ركائز أساسية تتمثل في: التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، المراعاة الفعلية لمتطلبات أصحاب العمل، ويمكن تفصيل هذه العناصر من خلال ما يلي[1]:

1- التعهدات البيئية:

تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا تبنت رؤية شاملة تهدف إلى حماية البيئة؛ بالعمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي وتبني مبادئ التدابير الوقائية، ومعرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها ذات قيمة بيئية و/ أو اجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتهم والعمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية، وتشجيع الثقافة التنظيمية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

2- إدارة الموارد والطاقة:

تكون إدارة الموارد والطاقة ضمن النقاط الآتية:

- استغلال الموارد الطبيعة بكفاءة وانتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة؛
- اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛
-تقييم للأداء لتحقيق استمرارية النمو، ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

(1)Mourad Attarça et Thierry Jacquot, La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises : une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales, XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers, 2005, p165.

3- المراعاة الفعلية لمتطلبات لأصحاب المصالح:

تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا حققت ما يلي:

- الالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية؛
- قبول محاسبة المؤسسات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتهم البيئية الماضية، الحاضرة والمستقبلية؛
- الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية من خلال تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية.

المحور الثالث: الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية 14000

أولا: نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية 14000:

نظرا للآثار المباشرة وغير المباشرة للأنشطة الاقتصادية على البيئة، استوجب الأمر مشاركة المؤسسات الاقتصادية في المحافظة على البيئة ومواردها من خلال تطبيق نظم الإدارة البيئية.

1- سلسلة الأيزو 14000:

وردت عدة تعريفات لسلسلة الأيزو يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

تعرف سلسلة الإيزو **14000** "بأنها مجموعة من المواصفات الاختيارية التي تحافظ على البيئة، ومن ثمة فهي تتيح للمؤسسات والهيئات على مستوى العالم إتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليها، وبالتالي فهي تضمن وتكفل حماية البيئة من التلوث وذلك بالتوازي مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية[1]."

تعرف كذلك بأنها "مجموعة من المتطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام: المؤسسات ويتكيف مع مختلف الظروف، تهدف إلى تدعيم عملية حماية البيئة ومنع التلوث." [2].

(1) فاطمة الزهراء عبادي، نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية –الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص77.

(2) سوزان عبد الغني البياتي، إيثار عبد الهادي آل فيجان، تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO =

سلسلة الإيزو **14000** هي سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية تتكون كل مواصفة من مجموعة من البنود والمتطلبات ذات الطابع الفني والإداري، الغاية منها تشجيع وتنمية إدارة بيئية أكثر كفاءة وفاعلية في المؤسسات المختلفة باتجاه تطوير وحماية البيئة.

2- مكونات سلسلة الايزو14000:

تشتمل سلسلة الأيزو **14000** على مجموعة من المقاييس الإرشادية باستثناء مواصفة الايزو **14001**، فهي المواصفة الإلزامية الوحيدة التي تقدم للمؤسسات المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية، أما بقية المقاييس فهي إرشادية تستخدمها المؤسسات للتأثير على جوانب العمل المتعلقة بمسؤوليتها البيئية. ومما يلاحظ عليه أن سلسلة مواصفات الإيزو **14000** لعام **1996** كانت **21** مواصفة بينما المحدثة لعام **2004** تشتمل على **16** مواصفة وذلك بسبب دمج بعض المواصفات مع سلسلة مواصفات الإيزو المتعلقة بإدارة الجودة **ISO 9000**.

يمكن توضيح هذه المجموعات في النقاط التالية[1]:

- مجموعة الإدارة البيئية: تمثل نقطة البداية للمؤسسات التي تريد اعتماد نظام الإدارة البيئية، حيث يزودها بالمتطلبات والإرشادات العامة عن كيفية إنشاء واستعمال مواصفة نظام الإدارة البيئية.

- مجموعة المراجعات البيئية: تضم هذه المجوعة الوثائق الجوهرية التي توجه مديري المؤسسات ومرؤوسيهم نحو إقامة وإدامة وتدقيق وإجراء تحسينات مستمرة لنظام الإدارة البيئية.

- مجموعة الملصقات البيئية: تعمل هذه المجموعة على تزويد المستهلك بمعلومات مفيدة وموثقة ذات مصداقية عالية، كما تساعد على اتخاذ قرارات الشراء.

- مجموعة تقييم الأداء البيئي: تركز هذه مجموعة على مدى فعالية أداء المؤسسات من الناحية البيئية من جميع الجوانب.

=

14001 ،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70 ، العراق، 2008، ص66.

(1) عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، نظام الإدارة البيئية والمواصفات البيئية 14000، الشارقة، جامعة الدول العربية، 2005، 176.

- مجموعة تقييم دورة حياة المنتج: تعمل على تحليل التأثيرات السلبية على البيئة، كما تحتوي على إرشادات عن استخدام دراسات دورة حياة المنتج التي تمد المؤسسة بمعلومات عن كيفية خفض الأثر البيئي الناتج عن نشاطها.

- مجموعة المصطلحات المتعلقة بنظام البيئة: تحتوي هذه مجموعة على كافة المصطلحات والتعاريف والمفردات المتعلقة بالإدارة البيئية.

- مجموعة تقييم المؤثرات البيئية في مواصفات المنتجات: تهدف هذه المجموعة إلى وضع مجموعة من الإرشادات لكيفية إدخال الاعتبارات البيئية عند تصميم المنتجات الجديدة أو تعديلها.

ثانيا: تعريف نظام الإدارة البيئية وأهمية تطبيقه

يعرف نظام الإدارة البيئية بأنه: "جزء من نظم الإدارة الشاملة للمؤسسة تشمل أنشطة التخطيط والمسؤوليات والإجراءات العملية ومصادر التطبيق والمحافظة على الأداء البيئي الجيد." [1].

يعرف أيضا بأنه: "مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المؤسسات في القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي[2]."

يعرف معيار **ISO 14001** نظام الإدارة البيئية بأنه: "أداة إدارية تمكن المؤسسات باختلاف أحجامها وأنواعها من التحكم في تأثير أنشطتها أومنتجاتها أو خدماتها على البيئة من خلال تطوير العمليات والإجراءات الرسمية."[3].

تطبيق نظام الإدارة له أهمية بالغة للمؤسسات، ويمكن توضيح هذه الأهمية فيما يلي[4]:

- زيادة كفاءة أداء العمليات من خلال استخدام الموارد المادية ذات الجودة العالية

(1) فاطمة الزهراء عبادي، مرجع سابق، ص166.

(2) عبد الرحيم علام، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2005، ص66.

(3)Michel Jonquières, le manuel du management environnemental, société Alpine Publications, France, 2001, p132.

(4) عبد الرحيم علام، مرجع سابق، ص 68

والتي يؤدي استخدامها إلى تقليل حالات الضياع والهدر في الموارد وكذا التلوث؛

- تحسين الأداء البيئي من خلال ترشيد استخدام موارد الطاقة التي يتسبب استخدامها الزائد في التلوث؛

- اكتساب ميزة تنافسية وتحسين صورة المؤسسة مما يساهم في زيادة حصتها السوقية؛

- إيجاد نظام رقابي يتصف بالشمولية والتكامل بين جميع عمليات المؤسسة، يساهم هذا النظام الرقابي في التحقق من تنفيذ السياسات والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسة، إضافة إلى مراقبة التزامها بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية المتعلقة بالبيئة؛

- المساهمة في بناء علاقات جيدة مع الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة، إضافة إلى إيجاد مناخ تنظيمي يشجع في بناء علاقات جيدة بين العاملين.

المحور الرابع: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته E.R.C.C (سور الغزلان البويرة)

أولا: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:

مؤسسة جهوية مختصة في إنتاج نوعين من الإسمنت، النوع الأول **cpA325**، والنوع الثاني **cpA225** ، أما حاليا فهي تنتج نوع واحد وهو **cpj325**، وهو ذو جودة عالية، ومقرها الرئيسي بمفتاح ولاية البليدة وتحتوي على ثلاثة فروع منها[1]:

- شركة الرايس حميدو- الجزائر- **S.C.A.L**
- شركة الإسمنت بالمتيجة – البليدة- **S.C.M.I**
- شركة الإسمنت بسور الغزلان- البويرة- **S.C.S.E.G** والتي إخترناها محل الدراسة.

حيث تقع شركة الإسمنت **E.R.C/C** على حي بكوش في الطريق الوطني رقم 05 وتبعد عن مدينة سور الغزلان بحوالي 7 كلم، وعلى بعد 120 كلمجنوب شرق العاصمة، وعن مقر ولاية البويرة ب: 27 كلم، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ 41 هكتار منها 36.5 هكتار مغطاة و 4.5 هكتار غير مغطاة وبالتالي فهي تحتل موقعا استراتيجيا هاما بالنسبة لمنطقة الوسط من البلاد.

(1) معلومات داخلية خاصة بالمؤسسة محل الدراسة.

في تاريخ 1979/11/26 تم إمضاء العق الخاص بإنشائها، أما إنشائها فقد كان في 02/26/ 1980 م من قبل شركة دانماركية **DLSM IDTH** بالتعاون مع شركة فرنسية، استغرقت مدة الإنجاز 38 شهر، ويقدر المبلغ الإجمالي الذي بني به المصنع بحوالي 1.321.668.934.20 دج وبداية إنتاج الإسمنت كانت في 1983/10/20م إرسال الإسمنت في 1983/11/05م، الاستلام المؤقت في 1984/02/26م، استلام القياس في 1984/08/26م، أما الاستلام النهائي كان في 1986/02/26م، علما أنها تأسست برأس مال قدره 246 مليون دينار جزائري، وتصل قدرة إنتاجها من 3000 طن يوميا إلى 100000 طن سنويا، كما تعتبر هذه الشركة إطار وشخص ديناميكي، منافس وخبير يسهر على تحسين نوعية المنتوج باستمرار ويعمل على تلبية حاجيات الزبائن، أما بالنسبة لطاقتها البشرية فهي تشغل حوالي 590عامل ومن الإطارات حوالي 150.

تضم هذه الوحدة لإنتاج الإسمنت ما يلي[1]:

- محجرة لسحق المواد الأولية سعة 1000 طن /سا
- تجنيس مسبق وتخزين الطين بسعة: 2x 300 طن/سا
- تجنيس مسبق وتخزين حجر الكلس بسعة 2x 3500 طن/سا
- مطاحن خام **TIRAX-UNIDAN** 4.6م القطر، 9.75م + 2.08 الطول، السعة 2x 140 طن/سا
- خزانات التجنيس بسعة: 2x 8000 طن.
- فرن **UNAX** يوناكس الدوار بالتسخين المسبق ذو الأربع طوابق الحلزونية الشكل قطره 5.5م وطوله 89 م ذو سعة 3000 طن/سا.
- خزانات حجر الكلس المحروق سعتها: 3x1500 طن.
- مطحن المواد الإضافية بسعة: 1000 طن/سا
- تخزين الجبس سعة: 1750 ن/سا
- مطاحن إسمنت **UNIDAN** قطره 4.4 م وطوله 12 م، سعته 2 X 1000 طن/سا
- خزانات الاسمنت سعتها: X4 8000 طن
- شحن الإسمنت بدون تغليف سعة: X2 200 طن

(1) مقابلة مع مسؤول الإنتاج الخاص بالمؤسسة محل الدراسة يوم 20-07-2022

- معمل التغليف بسعة X5 100 طن/سا
- مخبر يحتوي على مقياس من الأشعة وتجهيزات الإعلام الآلي
- مخزن زيت الوقود سعة 5000 م ^{3}
- استهلاكات المواد الأولية: حجر الكلس: 4500 طن/سا

ثانيا: الخطوات التي قامت بها مؤسسة الإسمنت ومشتقاته E.R.C.C (سور الغزلان البويرة)للحصول على المواصفةISO14001: (1)

قبل شروع الشركة بتطبيق التزاماتها تجاه مواصفات البيئية للايزو14001 عليها أولا أن تحدد ما يلي:

-الوسائل المادية: التي تشتمل عليها الشركة من وسائل إنتاج، وعتاد النقل ومرافق مختلفة... .الخ

- الوسائل البشرية: وهم مجموع العمال من إداريين وإطارات عليا إلى عمال وتقنيين الهدف منه معرفة مكامن القوة والضعف للعناصر المختلفة للشركة.

- تسخير جميع الإمكانيات المادية والبشرية للوصول إلى هدف واحد وموحد يخص جميع الأطراف وكل من له مصلحة مع الشركة سواء مباشرة أو غير مباشرة.

توقيع عقد التزام بين إدارة الشركة ووزارة البيئية وتهيئة الإقليم سنة 2002 بصفة عفوية حول تخفيض نسبة الغبار المتصاعد من مداخن المصنع في الفضاء إلى الحد الأدنى المسموح به انطلاقا من سنة2003 حتى 2006 وقد قامت الشركة في مسارها نحو الحصول على المواصفات الدولية للبيئة **ISO14001** بالخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** تعيين مسؤول عن البيئية على مستوى الإدارة العليا وآخر على مستوى الإدارة الوسطى للشركة.

- **الخطوة الثانية:** تحديد السياسة البيئية الخاصة بالشركة حيث تترجم هذه السياسة التزام الشركة وإرادة الإدارة في تطوير نظام الإدارة **Système de management environnemental** البيئية الخاص بها تغطي هذه السياسة البيئية جميع المستويات والأنشطة في إطار المحاور الاستراتيجية الآتية:

(1) الموقع الإلكتروني لمؤسسة الاسمنت سور الغزلان (البويرة)، www.scseg.dz

- متابعة برنامج التجديد والاستثمار الهادف إلى التقليص من حدة التلوث والمحافظة على الوارد الطبيعية

- احترام الشروط التي يمليها القانون والنصوص الأخرى المنظمة لحماية المحيط والمنتج

- وضع حيز العمل لسياسة تسيير النفايات والحماية من التلوث.

- تكييف نظام معلوماتي ناجع من جميع الأطراف المعنية وخصوصا الزبون في إطار منظور الإصغاء الدائم والمستمر.

- متابعة تحسين وتكوين المستخدمين في مجال الجودة وحماية البيئة

- **الخطوة الثالثة:** التخطيط أي وضع خطة متكاملة تترجم بصورة واقعية ما تم وضعه من تصورات في سياستها البيئية ويراعى فيها جميع إمكانيات المؤسسة المادية والبشرية. يخضع التخطيط للإجراءات التشريعية والقانونية المحلية لاسيما القوانين التي تنص على حماية البيئة ومنع تصريف النفايات بشكل عشوائي

-**الخطوة الرابعة:** التنفيذ نقصد بالتنفيذ وضع جميع الخطط المرسومة على أرض الواقع، وعند تنفيذ الخطة يجب أن تراعى بصورة دقيقة الأهداف المسطرة ضمن المحاور الاستراتيجية لسياسة المؤسسة

- **الخطوة الخامسة:** التدقيق على الشركة أن تهدف إلى تحسين دائم ومستمر لنظام الإدارة البيئة تقوم بمراجعة دورية وفق ما تم تدوينه في السجلات وما تم تطبيقه في الميدان لتقليل الانحرافات والمسجلة بين ما هو مخطط وما هو منفذ. كما يسهر على الرقابة الدائمة مدققين داخليين تابعين للشركة للكشف المباشر عن الخطأ المحتمل وتصحيحه في أقرب وقت، وينقسم التدقيق إلى داخلي وخارجي

- **التدقيق الداخلي:** يقوم به مدققون من داخل الشركة للوقوف على الخطط المنفذة وتصحيح الخلل في حال وجوده

- **التدقيق الخارجي:** وتكون الشركة في أخر مرحلة للحصول على المواصفة **AFNOR** في هذا الإطار اعتمدت الشركة على خبرة الوكالة الفرنسية للمواصفة الجوانب العملية التي قامت بها المؤسسة للحصول على مواصفة الايزو14001 هي استثمار ما نسبته 30%من رقم الأعمال فيما يلي:

- هدف تقليل انبعاث الغبار في التعاقد مع شركة أمريكية للتزود بمصفاة **Filtre** وقد كلفها ما قيمته 103مليار سنتيم مع إضافة تكاليف التركيب والصيانة.

- شراء كاتمات الصوت تهدف تقليل الصوت المنبعث من الآلات والذي يضر العمال.
- معالجة المياه المستعملة بصورة جزئية قبل التخلص منها في الطبيعة.
- التخلص من الزيوت المستعملة بوضعها في أماكن خاصة ومعزولة.
- إقامة شبكة طرقات داخل الشركة للقضاء على تصاعد الغبار في الفضاء.

خلق مصلحة الجودة والبيئة ضمن الهيكل التنظيمي للشركة، يشرف عليها مساعد المدير العام مكلف بالجودة البيئة

وقد صادفت الشركة عدة معيقات واجهتها في تنفيذ الالتزامات مثل:

- قلة الإطارات المكونة في المجال البيئي وللتخلص من المشكل تنظم دورات تكوينية للعمال.
- نقص ثقافة التغيير البيئي لدى العمال، والشركة تعمل باستمرار للتحسين المستمر والدائم للعمال والإطارات.

3- الأنشطة البيئية المفروضة في قطاع الإسمنت:

زيادة الوعي البيئي واهتمام المنظمة غير الحكومية وظهور جمعيات بيئة وكذا مصادقة الجزائر على اتفاقيات دولية أدى إلى ظهور تشريعات تحث المنظمات خاصة الملوثة منها (مصانع الإسمنت) إلى احترام المعايير البيئية والقيام بخطوات لفرض التوجه البيئي على نشطتها المختلفة.

أ- تعيين مندوب البيئة والتصريح بالنفايات الخطرة:

تخضع المنظمات حسب أهلية نشاطها والأخطار التي تنتج عن نشاطها إلى ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني أو الوالي المنتدب أو رئيس المجلس الشعبي البلدي من هذه الأنشطة المفروضة نذكر[1]:

- **تعيين مندوب البيئة:** طبقا للمرسوم التنفيذي**240 .05**المؤرخ في **28** جوان **2005**المتعلق بكفية تعيين مندوب البيئة، مهام مندوب البيئة تتمثل فيما يلي:
-تطبيق القوانين البيئية على مستوى المنظمة؛
- البحث الدائم عن وسائل الوقاية والتخفيض من التلوث؛

(1)المرسوم التنفيذي**240 .05** المؤرخ في **28** جوان **2005**

- تنفيذ نظام الرقابة الذاتية للنفايات والتجهيزات؛
- تبني أدوات جديدة لتسيير البيئة لاسيما المراجعة البيئية أو نظام الإدارة البيئية؛
- تأكيد الاستعمال العقلاني للمواد الطبيعية والطاقة؛
- توعية العمال وتدريبهم.

في شركة إسمنت لا توجد وظيفة مندوب البيئة ولكن توجد وظيفة المساعد المكلف بالجودة والأمن والبيئة يقوم بالمهام المذكورة سالفا.

وبالرغم من أنه للشركة سياسة بيئية موثقة، إلا أنها لم تنشر بالوجه المطلوب ولم تصل إلى كل العاملين كما أن للأهداف والغايات لم تحدد ولم توثق بعد، كما لا توجد إجراءات تعرف أو توفر نسخا من الوثائق التي لها صلة بالجوانب البيئية، كما لا توجد إجراءات تضمن المراجعة الدائمة والنظامية لها.

وقد اقتصر تعريف القضايا والتأثيرات البيئية الهامة على الموظفين المعنيين فقط دون تعميمها على الموظفين ككل.

- **تقديم تصريح سنوي عن النفايات الخاصة الخطرة:** يحدد المشرع في المرسوم التنفيذي رقم **05** المؤرخ في **10** سبتمبر **2005** المتعلق بكيفية التصريحات بالنفايات الخطيرة من حيث طبيعة النفايات كميتها وخصائصها وطرق معالجتها والإجراءات المتخذة والمتوقعة لتفادي إنتاج هذه النفايات.

كما يؤكد المشرع ضرورة إرسال هذا التصريح إلى المديرية الولائية للبيئة في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية السنة المعتبرة.

- **دراسات البيئية ورخص الاستغلال:** وجب على شركة إسمنت باعتبارها تقوم بنشاط له تأثير سلبي على البيئة إجراء دراسات بيئية واستخراج رخصة استغلال لمزاولة نشاطها.

ب- الاستثمارات البيئية:

إن الاستثمارات البيئية الهادفة لمكافحة التلوث بدأت في شركة إسمنت منذ التي كانت تراعي المعايير الدولية نشأتها وذلك بوضع مصفاة كهربائية(**Electro filtre**)في تلك الفترة، هذه التكنولوجيا تعتمد على استعمال الماء لرش غبار الإسمنت عند مروره بين صحيفتين

مكهربتين تشكلان حقلا مغناطيسا يمكن من جذب الغبار الإسمنتي إلى الصفيحتين وكانت هذه التقنية الأحسن في وقتها، بالإضافة إلى تقنية إعادة تدوير المياه المستعملة في الرش التي كانت تقوم بتجميع المياه المستعملة في المصفاة الكهربائية لإعادة استعمالها بعد تبريدها وذلك من أجل تجنب هدر المياه، لكنه عند وقت الذروة أي زيادة نسبة غاز أول أكسيد الكربون عن **0.8 %** يؤدي إلى توقف تلقائي للمرسب الكهروستاتيكي للمصفاة الكهربائية لتجنب خطر الانفجار مما يؤدي إلى خروج وتصاعد سحابة كثيفة مليئة بالغازات والإسمنت الخام إلى الجو محدثا بذلك تلوثا للبيئة.

من أجل الحد من هذه الظاهرة قامت الشركة باستبدال المصفاة الكهربائية بمصفاة ذات أذرع **(manches a Filtre)** هذه المصفاة لا تستعمل الماء ولكن تستهلك الطاقة الكهربائية أكثر، والتي تتميز بتكلفة أكبر من المصفاة الكهربائية، لكنها تمتلك خاصيتين هامتين من أجل تخفيض انبعاث الغبار الإسمنتي هما:

- نسبة الحد من الغبار الإسمنتي؛

-بناء على تصريحات المساعد المكلف بالجودة والأمن والبيئة.

- إمكانية تصليح المصفاة أثناء التشغيل.

بعد تركيب المصفاة ذات الأذرع تمكنت شركة إسمنت منخفض الغبار المنبعث من عملية الإنتاج من **50** ملغ/سا إلى أقل من **10** ملغ/سا.

بالإضافة إلى ما سبق قامت الشركة بالمساهمة في حملات التشجير من أجل حماية البيئة حيث تم غرس **7800** شجرة زيتون، بالإضافة إلى غرس مساحات خضراء بمحيط المصنع.

الخاتمة:

تنامي الوعي البيئي في السنوات الأخيرة لدى الدول والمؤسسات والإفراد بسبب تفاقم مشكل التلوث البيئي ومدى تأثيره على صحة الإنسان والمجتمع ككل، فقد ساهم في إعطاء الميزة التنافسية للشركات التي تلتزم بتطبيق نظم الدارة البيئية من خلال المواصفات البيئية بحيث أصبح الإنسان يتحمل التكاليف الإضافية في سعر المنتج ويميل إلى شراء المنتج النظيف والذي يمتلك المواصفات البيئية السليمة ويحافظ على صحة الفرد ونظافة المجتمع، كما أن الشركات والدول تيقنت بأنه لا يمكن السيطرة على السوق إلا من خلال

المنتج الأخضر ومراعاة البعد البيئي في جميع مراحل الإنتاج وذلك بغية المحافظة على نظافة المحيط والتحكم أكبر في النفايات والانبعاث الغازية,

- النتائج:

- المؤسسات الصناعية تحاول ممارسة أنشطتها بطريقة تقلل أو تزيل التأثيرات البيئية والاجتماعية السالبة.

- تقوم المؤسسات بوضع برامج منظمة لخفض من المخلفات الخطيرة والانعكاسات السلبية، ووضع استراتيجيات لتحسين الأداء البيئي.

- تعتمد المؤسسات الصناعية على الإدارة البيئية باعتبارها أسلوب يسمح بتحقيق ربحية المؤسسات دون إلحاق ضرر أو تلوث بالبيئة والاستغلال الأمثل والرشيد لمواردها.

- الضغوط التي كانت على عاتق المؤسسة محل الدراسة فيما يخص تلويث البيئة الناتج عن الغبار من المصفاة القديمة أجبرها على اتخاذ قرارات في إنشاء استثمارات جديدة وذلك للسعي إلى تحقيق الإنتاج الأنظف الصديق للبيئة.

- تعمل المؤسسة على تبني المواصفات الدولية للبيئة للحفاظ على المكانة التنافسية لها وذلك من أجل تحسين صورتها في الأسواق على المستوى العالمي والمحلي.

- تعمل المؤسسة على خلق نظام إدارة بيئية يهتم بالدرجة الأولى بالمواصفات البيئية في مختلف مستويات المؤسسة.

- تعمل المؤسسة على نشر الوعي البيئي بين عمالها وتشجيعهم على المساهمة في تطوير الأداء البيئي للإدارة من خلال التحسين المستمر.

- رغم المكاسب البيئية والاقتصادية والتجارية لنظام الإدارة البيئية وعلى الرغم من كل التحفيزات التي توفرها الدولة، إلى أن تبني المؤسسات الصناعية الجزائرية كالمؤسسة محل الدراسة تعتبر من أقل المؤسسات تطبيقا لهذا النظام، ويعود هذا إلى مجموعة من الأسباب من بينها أسباب مرتبطة بعدم الوعي وإدراك إطارات المؤسسات الجزائرية بأن نظام الإدارة البيئية ليس مجرد تكلفة إضافية.

المراجع:

المراجع العربية:

- أحمد عبد الستار الطالبي، عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية،

مجلة جامعة جيهان أربيل العلمية، العدد2 ، العراق، 2018.
- سوزان عبد الغني البياتي،إيثار عبد الهادي،تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14001 ،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد 70 ، العراق، 2008.
- عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، نظام الإدارة البيئية والمواصفات البيئية 14000،الشارقة،جامعة الدول العربية، 2005.
- عبد الرحيم علام، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2005.
- عراك عبود عمير، الإبداع الأخضر استراتيجية فعالة لمواجهة تحديات تحقيق الاستدامة البيئية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد19، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2018.
- فاطمة الزهراء عبادي، نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية –الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
- لصاق حيزية، أثر إدماج البعد البيئي على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة،مجلة معارف، العدد 23 جامعة البويرة، 2017.
- مراد كواشي، المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد2،جامعة أم البواقي، 2017.
- مسعد عبد القادر، مدى تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، مجلة معارف، العدد 23. جامعة البويرة، 2017.
- نجم عبود نجم،المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، ط1، دار الوراق، الأردن، 2012.

المراجع الأجنبية :

- Michel Jonquières, le manuel du management environnemental, société Alpine Publications, France, 2001.
- Mourad Attarça et Thierry Jacquot, La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises: une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales, XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers, 2005.